٤٠٩

سؤال موجه من النائبة حليمة القعقور الى الحكومة ووزارة التربية

بواسطة رئيس مجلس النواب

الموضوع: مصير قرض **S2R2** "دعم المرحلة الثانية لبرنامج مبادرة تعليم جميع الاطفال"،

المتعلق بإصلاح وتطوير المناهج التربوية في لبنان.

حليمة القعقور تاج عون

***

حيث أنه عملاً بالمادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تأتي تحت الفصل الأول "الأسئلة" من الباب الثالث "الرقابة البرلمانية"، فإنه يحق لنائب أو أكثر توجيه الأسئلة الشفوية أو الخطية إلى الحكومة بمجموعها أو أحد الوزراء،

وحيث أن الفقرة الأخيرة من المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب قد نصّت على أن السؤال الخطي يوجه بواسطة رئيس المجلس وعلى الحكومة أن تجيب عليه خطياً في مهلة خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها السؤال،

بناء لما تقدم، نشير الى ما يلي:

حيث أنه من أهم وأبرز المبادرات التي وُضعت لمواجهة هذا التحدي التربوي كانت من خلال القرض الدولي المعروف بـ قرض "**دعم المرحلة الثانية لبرنامج مبادرة تعليم جميع الاطفال**"، والذي أُقرّ خصيصاً لدعم القطاع التربوي عبر تحديث المناهج، وتدريب الكوادر التعليمية، وتحسين جودة التعليم كما ترميم وتجهيز أبنية مدرسية، بما يتماشى مع متطلبات العصر الحديث والتطور التكنولوجي والرقمي. هذا القرض، الذي رُوّج له كمنقذ أساسي للمدرسة اللبنانية الرسمية ومشروع إصلاحي وطني، تحوّل مع مرور السنوات إلى ملف مثير للجدل ومحاط بالضبابية، حيث غابت الشفافية في تنفيذه، وتعددت الروايات حول كيفية صرف الأموال المخصصة له بينما لم يلمس المواطن اللبناني أي نتيجة فعلية أو ملموسة على أرض الواقع، لا في المدارس الرسمية ولا في المناهج الدراسية ولا تطوير الإدارة أو جودة التعليم بل على العكس تشير الأرقام إلى تراجع الملتحقين بالمدرسة الرسمية وتراجع الجودة.

وبناءً لما تقدّم، وسنداً للمادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجّه الى الحكومة في وزارة التربية، بالأسئلة التالية:

أولاً: *هل قامت وزارة التربية فعلياً بإعداد مناهج تربوية جديدة بتمويل من هذا القرض؟ وإذا كان الأمر قد حصل، ما هي مضامين هذه المناهج وما أبرز عناصر التحديث فيها، خصوصاً في ظل الحاجة الماسة إلى إدخال تقنيات حديثة ومقاربات تعليمية تفاعلية تتلاءم مع تحديات القرن الحادي والعشرين؟*

ثانياً: *ما هو مصير هذه المناهج بعد إعدادها؟ هل تم وضعها في إطار التجربة أو التنفيذ التجريبي في بعض المدارس، أم أنّها بقيت حبراً على ورق داخل اللجان والملفات؟*

ثالثاً: *في أي مرحلة أصبح المشروع حالياً؟ هل اقتصر على دراسات استشارية وتقارير أولية صرفت عليها أموال طائلة، أم أنّ الوزارة أنجزت فعلاً خطوات تنفيذية حقيقية تقود إلى اعتماد هذه المناهج بشكل رسمي؟*

رابعاً: *إذا كان هناك تأخير، فما هي أسبابه الموضوعية؟*

خامساً: *كيف تم التصرف بالأموال المرصودة للقرض؟ هل أُنفقت بالكامل في سياق الهدف الأساسي المعلن وهو إصلاح المناهج وتطوير التعليم، وبناء مدارس وترميمها وتجهيزها أم أنّها صرفت في وجهات مختلفة كالمؤتمرات وورش العمل الاستشارية والتوظيفات غير المجدية؟ وهل لدى وزارة التربية كشف حساب شفاف يبيّن كيفية صرف كل دولار من هذا القرض، خصوصاً أنّ المبلغ الذي رُصد كان من المفترض أن يكون كفيلاً بإحداث فرق ملموس في البنية التربوية اللبنانية؟*

سادساً: *تم تلزيم ترميم نحو 90 مدرسة على دفعتين، عدا 120 مدرسة التي تعهدت اليونيسف بترميمها، ما هو عدد المدارس المنجزة الترميم والتجهيز، وهل من جهة رقابية رسمية تحققت من الأعمال، وإذا لم تنجز لماذا وأين ذهبت الأموال المخصصة له من القرض والهبة؟*

إنّ الوقائع الراهنة تفيد أنّ المدارس الرسمية تعاني أكثر من أي وقت مضى، وأنّ المعلمين والطلاب وأولياء الأمور لم يلمسوا أي تطوير فعلي في المناهج أو في العملية التربوية أو الأبنية المدرسية، ما يطرح شبهة جدّية حول جدوى المشروع والكيفية التي أُدير بها. ومن هنا تأتي ضرورة المحاسبة والمساءلة، خصوصاً وأنّ قطاع التربية هو العمود الفقري للمجتمع، وأي إهمال أو تلكؤ في هذا الملف سيؤدي إلى تداعيات

خطيرة على مستقبل لبنان والأجيال الصاعدة لا سيما أن نصف المخصصات لهذه المبادرة هي قرض تتحمل سداده الموازنة العامة.

وعليه، نطلب من الحكومة اللبنانية ومن معالي وزيرة التربية على وجه الخصوص تقديم جواب خطي واضح ومفصل ضمن المهلة القانونية مع كشف حساب وتدقيق من ديوان المحاسبة كما ينص القانون كما التفتيش المركزي- الإداري لشبه أن موظفين في الملاك الوظيفي الرسمي تقاضوا أجوراً من المشروع عن أعمال تقع ضمن مهامهم وأيضًا تقييم من قبل الوزارة لفعالية الإنفاق مقارنة بالنتائج، يتضمّن المستندات والأسس القانونية التي استندت إليها، مع تزويد المجلس النيابي بكافة المستندات والتقارير المالية والإدارية المتعلقة بـ قرض وهبة "دعم المرحلة الثانية لبرنامج مبادرة تعليم جميع الاطفال"، وبخطة عمل الوزارة حول المناهج التربوية، لتبيان الحقيقة الكاملة للرأي العام اللبناني، وتحديد المسؤوليات، والعمل على تصويب المسار بما يضمن أن تعود هذه الأموال إلى هدفها الأساسي، ألا وهو إنقاذ التعليم وتطويره بما يخدم الأجيال القادمة.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

Najat Aoun Saliba

Saliba Aoun Najat